لسدستهم اي جعلتهم سته اجلا من السادس فاوافقه
على الفعل لان كلام المصنف انما هو في والمثل له بقوله الثاني في
الثالث والشفادي في الضفادع ونحوهما مبني على ان السالم في قوله
ونعني بالسالم مرادبه ما هو اعم من الفعل والاسم **سلامة عن**
التغييرات لو علل بالسلامة مما ذكر في التعريف كان اجرى على
قاعدتهم في التعريف من تضمينه وجه التسمية المناسبة في التسمية
الى تفسير الحروف الاصول هذا هو النعت الذي يقصد به
الكشف عن معنى المنعوت كما ذكره اهل المعاني ومثلوه بقوله
الا معنى الذي يظن بك الظن كان قد راى وقد سمع ومنه قوله
تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الخير جزوعا واذا مسه الشر
منوعا وتعريف الاصول بالمقابلة انما هو للمتعلمين لا للمعلمين اي
المتاخرين اذ هي موقوفة على العلم بالاصول فلو توقف عليها لزم
الدور وانه محال قال بعضهم الجاربردي قال وعكن ان يقال انه
تعريف لفظي لمن يعرف المقابلة بما ذكر ويجهل معنى الاصول **لكن**
هو اشد دلالة على ما فهم من قوله تفسير من **ينبغي ان يستثنى الزايد**
اي من قوله التي تقابل بكذا فان الزايد المذكور من الحروف
المقابلة بما ذكر وليس من الاصول فيصير التعريف بكذا التي تكون
تقابل بالفا والعين واللام وليست بزايدة للتضعيف ولا للالحاق
فيرد عليه ان الزايد مساو للاصل في الخفاء والوضوح فلا فائدة جزما من
الحد فيصير تعريفا للشيء بما يساويه فيما ذكر وهو ممنوع وان لم
يذكر الزايد بان قيل وليست للتضعيف ولا للالحاق كان غير
منعكس لخروج نحو شدد ونزل **للتضعيف** هو المكرر لحرف اصلي
قبله سواء كان المكرر وهو الثاني من حروف الزيادة المجموعة
في سالتمونيها وفي يا اوس هل ثبت دين اليوم تنساه كلتا ام غيرها
كبشر **او للالحاق** هو جعل كلمة من باب مورون لتلك الكلمة اصلي في
ذلك الباب سواء كان ذلك الزايد الملحق مكررا كجلبب ام لا كجورب
ولدخول هذا القسم في الاستثناء او الشارح الالحاق المدخل
له

لد على المكرر الذي اقتصر عليه ابن الحاجب وغيره وهو الصواب
وفي قوله لا للتضعيف او للالحاق دون المضعف والملحق
اشارة الى الاستغناء عن زيادة ابن الحاجب بعد استثنا المكرر الا بيت
اي دليل دال على عدم قصد التكرار كعدم فعلال فانه دليل على ان بكانا
فعلان اذ التعليل المستفاد باللام مستلزم للقصد وان كان
بين العبارتين فرق من جهة ان الاصل في التكرار القصد عند ابن
الحاجب وعدم قصده عند الشارح ولو عطف الالحاق بالواو كان
اولى منه باو وان افتضت عموم استثنايها ايضا نظرا الى ان العموم
في المزايد على التاء والعين واللام ذكر الصيرلان الحصر لن هو اللفظ
المركب من مسميات هذه الاسما وهذا اللفظ المراد لشموله الثلاثي
والرباعي والخماسي مما تكرر احد اصوله وغيره احصن من قولهم فعل
مخصوصه بالفعل الثلاثي المجرد لكن في كلام الشارح نظر من
فجهين ان المشار اليه في المتن ان اللفظ المذكور مقابل به اي
ميزان لانه هو الميزان بصيغة الحصر كما قال او ثانيها انه على اللفظ
المذكور مع تعويمه بامر خاص بالفعل الثلاثي المجرد بقوله **لانه اعم الافعال**
معنى منصوب على التمييز عن النسبة اي لان معناه اعم معاني الافعال اي من معاني الافعال
الالفاظ التي هي سواه اي كل صدق معنى من معاني الافعال
المذكورة صدق معنى فعل من غير عكس **لان كل** اي كل فعل والمراد
معنى كل فعل **فيه معنى الفعل** اي معنى لفظ الفعل وهو احد
مدلولي فعل بمطلق الايجاد وكل من الافعال الخاصة كضرب من
معناه الايجاد الخاص متعلقة والمعنى الاول داخل في هذا
البعض من المعنى الثاني دخول المطلق في مقيده والمعنى الثاني
موجود في لفظة الموضوع له فكل صدق معنا فعل من الافعال الخاصة
على صدق عليه معنى فعل من غير عكس فيكون معنى فعل اعم
من معنى كل فعل خاص لا يقال لم يبطل دعوى اعميته بعدم صدقه على
الاعتقادات الصادق عليها علم وفهم ونحوهما لانها افعال
لا افعال كما حقق في موضعه لانا نقول علم فهم الظن ونحوه لا يأتون

Copyright ... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)